

تحالف

مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق

*Coalition of  
Human Rights Advocacy  
Initiative (HRAI)*

نشرة شهرية إخبارية تصدر عن المعهد العراقي  
العدد (٢) - ٢٥ شباط ٢٠٠٩



العمل من أجل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان  
ودعم المجتمع المدني في العراق

نشرة إخبارية شهرية يصدرها المعهد العراقي من خلال تقارير رصد وموضوعات تسلط الضوء على واقع حقوق الإنسان في العراق عبر شبكة منظمات مشروع دعم حقوق الإنسان وهي:-

- هيئة حقوق الإنسان والمجتمع المدني / بغداد.
- جمعية أكد للإغاثة الإنسانية / بغداد.
- الجمعية العراقية للمحامين الشباب / بغداد.
- مركز لارسا للدراسات القانونية وحقوق الإنسان/ بغداد.
- منظمة أوميد الثقافية الاجتماعية/ بغداد.
- مجلس الأقليات / الموصل.
- رابطة التآخي والتضامن الأيزيدية / الموصل.
- جمعية الصفا للتنمية و الصداقة مع الشعوب/ الأنبار.
- جمعية الفردوس العراقية / البصرة.
- جمعية المستقبل للطفولة / ديالى.
- الجمعية الوطنية العراقية لحقوق الإنسان/ ميسان.
- جمعية حقوق الإنسان/ المثنى.
- مركز الراصد لحقوق الإنسان / النجف.
- مركز تمكين المرأة / السليمانية.
- مركز حقوق المرأة الإنسانية/ الديوانية.
- ممثل الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان/ الكوت.
- منظمة الفجر لتطوير المجتمع المدني / ذي قار.
- منظمة المعهد العراقي لدعم الديمقراطية/ كربلاء.
- منظمة النجدة الشعبية / أربيل.
- منظمة حقوق الإنسان في كردستان / دهوك.
- منظمة موطني لثقافة حقوق الإنسان / صلاح الدين.

تتضمن من ثلاثة أقسام:-

- القسم الأول: نشاطات أعضاء التحالف في مجال الدعوة وكسب التأييد.
- القسم الثاني: تقارير رصد انتهاكات حقوق الإنسان.
- القسم الثالث: تقارير رصد العملية الانتخابية من قبل أعضاء التحالف.

## القسم الأول: نشاطات أعضاء التحالف في مجال الدعوة وكسب التأييد..

### ١- هيئة حقوق الإنسان والمجتمع المدني:

- بتاريخ ٤/٢/٢٠٠٩ أجرت جريدة ساهاي اليابانية لقاء مع عضو التحالف د. سمير محمد المختار في مقر الهيئة في بغداد للحديث عن واقع حقوق الإنسان في العراق، وتحدث السيد عضو التحالف عن تجربة التحالف ودوره في الوقوف على واقع حقوق الإنسان في العراق والنشاطات المختلفة التي يقوم بها من خلال مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق الذي ينفذ برعاية المعهد العراقي، إضافة الموضوعات الأخرى التي تتعلق بحقوق الإنسان.



- بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٨ قام كادر مشروع دعم ومناصرة حقوق الإنسان بالمعهد العراقي بعقد اجتماع لأعضاء التحالف في محافظة بغداد ، حيث جرى اللقاء في مقر هيئة حقوق الإنسان والمجتمع المدني إحدى المنظمات العاملة في التحالف، وبحضور أعضاء آخرين من ممثل أعضاء التحالف من بغداد (جمعية أكد للإغاثة الإنسانية ومركز لارسا للدراسات القانونية وحقوق الإنسان ) وتم خلال اللقاء مناقشة موضوع عدة منها:

- تقييم أداء عمل المنظمات العاملة في التحالف في بغداد
- السبل الكفيلة بإنجاح عمل هذه المنظمات
- مناقشة موضوع برنامج المنح الصغيرة الذي يعتبر كأحد أنشطة المشروع.
- بحث ومناقشة المعوقات التي ترافق عمل المنظمات.



## ٢- المعهد الوطني لدعم الديمقراطية في كربلاء:

قام عضو تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق السيد وسام عزيز ممثل منظمة المعهد العراقي لدعم الديمقراطية في كربلاء بزيارة دائرة حقوق الإنسان في وزارة الدفاع وجرى خلال الزيارة اللقاء مع السيد معاون مدير الدائرة ، وقدم السيد عضو التحالف شرحاً مفصلاً عن فكرة المشروع والنشاطات التي يهتم بها وينفذها في عموم العراق من خلال شبكة المنظمات العاملة في التحالف. كما تحدث السيد معاون مدير دائرة حقوق الإنسان في الوزارة عن الدور الذي تقوم به الدائرة للحد من انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، وتم الاتفاق على تكرار مثل هذه الزيارات وضرورة العمل سوية من أجل النهوض بواقع حقوق الإنسان في العراق.

## القسم الثاني: تقارير رصد انتهاكات حقوق الإنسان.

### ١. جمعية الفردوس العراقية في البصرة:

يعتبر العراق واحداً من أكثر بلدان العالم التي تحوي على العديد من حقول الألغام التي تناثرت أماكنها في أنحاء متعددة من المدن العراقية من خلال الحروب المتكررة، وتأخذ مدينة البصرة النصيب الأوفر من ذلك التلوث ، حيث تنتشر حقول الموت أو حقول الألغام ومخلفات الأعتدة العسكرية غير المنفجرة بأنواعها على حدود قضاء شط العرب في جنوب شرق مدينة البصرة بشكل خاص، منذ أن اشتعلت الحرب العراقية الإيرانية في تلك المنطقة تحديداً واستمرت لثمان سنوات بدون توقف، والتي تشكل خطورة متزايدة يوم بعد يوم على السكان المحليين ممن عادوا إلى قراهم الحدودية المحاذية لحقول الألغام والمخلفات العسكرية تلك بعد توقف الحرب ، إن حقول الألغام ومخلفات الحروب التي تحيط حالياً بمدينة البصرة من ثلاث جهات على طول حدودها الشرقية والجنوبية والغربية بعد حرب الخليج الثانية ، حيث الألغام والمتفجرات المنتشرة بمحيط المدينة هي بالتأكيد ليس من مخلفات أو فعل طرف واحد من أطراف النزاع العسكري بل هي من مخلفات كلا طرفي النزاع. ومما يزيد من مخاطر هذه الحقول هو عدم تتوفر أية خرائط أصولية كما هو متبع في جميع أنحاء العالم لمناطق النزاع والحروب. إضافة إلى وجود أعداد هائلة من المقذوفات والأعتدة غير المتفجرة بمختلف الأحجام والقياسات العسكرية بما في ذلك الصواريخ إلى جانب بقايا المقذوفات الجوية أو القنابل العنقودية التي لم تنفجر في حينها والتي استخدمت مع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فهي تغطي مساحات شاسعة من حدود المحافظة. كما أن أجزاء من هذه القنابل تبقى غير منفلة وجاهزة للانفجار فيما بعد بالضبط كما هو حال الألغام الأرضية تماماً التي تعمل على مدار السنين، والتي تظل مطمورة خلال كل ذلك الوقت بطبقة من التراب، وقد تنفجر أحياناً لأي حركة بسيطة قربها بعد ان تعود الحياة الطبيعية لتلك المناطق وخاصة بالنسبة للناس الريفيين كما إن هناك نوع من بقايا الأعتدة تتميز بأنها سريعة الانفجار أو الاحتراق وهي الأعتدة الفسفورية التي تنفجر عند ملامستها أو تحريكها من مكانها وقد حدد فريق عمل الجمعية مجموعة من المناطق الأكثر كثافة بالألغام هي المزروعة في محافظة البصرة التي تشكل ثلث حقول العراق والمنتشرة بمناطق أبو الخصيب والفاو والمدينة والبرجسية والرميلة والشلامجة والبادية الجنوبية وصفوان وتحديد ١٣ قرية في قضاء شط العرب، باعتبارها من أكثر حقول الألغام خطورة.



أطفال  
يلعبون  
بالأسلحة  
والمقذوفات



نموذج  
للمقذوفات  
والألغام



### إشارات توضع للتحذير من وجود ألغام

#### وقد استخلص فريق عمل الجمعية معلوماته الموثقة في التقرير من:

- ١- السيد إياد الكنعان رئيس منظمة إزالة الألغام في الجنوب .
- ٢- العميد رعد الشخيلي مدير الدفاع المدني في محافظة البصرة.
- ٣- علاء عبد المجيد مدير منظمة الرافدين لإزالة الألغام في البصرة.
- ٤- الخبير فيصل كزار (ضابط متقاعد برتبة عميد) في البصرة.

#### المنطلقات القانونية التي استند إليها التقرير:

- ١- اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية اتاوا) لعام ١٩٩٧.
- ٢- اتفاقية حظر أو تضييق استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، جنيف ١٠/ أكتوبر / ١٩٨٠.
- ٣- البروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تضييق استعمال أسلحة تقليدية معينة.

#### وأشار التقرير إلى جملة من الأسباب والنتائج التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة ومنها:

- زراعة الألغام من قبل القوات المتحاربة في الأراضي الحدودية أو الأراضي التي يتم الانسحاب منها.
- قيام بعض الوحدات العسكرية بعد تحركها أو انسحابها من ساحة المعركة بطمر كميات العتاد الحربي التي لا تستطيع نقلها أو ان تستغني عنها بكمية من التراب.
- تعرض عدد من المواطنين إلى الإصابة ببتير الأعضاء وبالتالي العوق في أوساط شرائح المجتمع المختلفة من الرجال والنساء والأطفال والشباب.
- زيادة نسبة الأرمال والأيتام نتيجة وفاة ذويهم.
- زيادة نسبة الإصابة بالأمراض السرطانية نتيجة انبعاث الإشعاعات من تلك الأسلحة والمعدات.

#### كما أجرى فريق العمل العديد من اللقاءات مع بعض الضحايا كما يلي:

- المواطن ( س. ش./ يسكن منطقة الحيانية) رجل في الستين من عمره حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية وقد كان يعمل موظفا في جامعة البصرة يقول: بعد سنوات الحصار ونتيجة لتضاءل الراتب الحكومي الذي لا يكفي لسد نفقات يوم واحد من حياة العائلة، تقدمت بطلب إحالتي على التقاعد وعملت في أعمال كثيرة لكنها لم تنجح معي فلجأت إلى جمع الأسلحة والكيبلات العسكرية وبعض المخلفات الأخرى من المواقع العسكرية السابقة حتى استطعت أن أعيش الكفاف، فانفجر علي لغم وبترت على أثره إحدى ساقي.



- ٢- الطفل (ع. ف) في السادسة من عمره فقد كلتا ذراعيه أثناء انفجار لغم أرضي عندما كان يلعب مع أصدقائه في احد مزارع ابي الخصيب.
- ٣- الحاج (أ. ب) يقول: كانت لدي مجموعة صغيرة من الأغنام وبينما أنا أرافقها أثناء الرعي اليومي انفجر عليّ لغم ذهب بساقي وعيني.
- ٤- السيد (أ. س) شاب في الثلاثينات من العمر (يسكن منطقة الحيانية) مبتور الساق يقول.. قبل عشر سنوات كنت عسكرياً و عدت في إجازة، وعندما أنتهت الإجازة لم أكن أملك أجرة العودة إلى وحدتي العسكرية في بغداد، فذهبت الى العمل في حقول الأغنام لأحصل على ما يكفي لنفقة العودة.. لكنني عدت بساق واحدة.
- ٥- السيدة (أم حيدر) التي فقدت ولديها في يوم واحد بانفجار لغم تقول : لقد كانوا ممزقين تماماً، إذ جمعت أشلاء أولادي في بطانية.
- ٦- العم (أ. ب) يقول أنا لم أكن أعمل في هذا المجال الخطر فقط كنت أسرح بمجموعة صغيرة من الأغنام. أو كنت احش لها الحشيش فانفجر عليّ لغم ذهب بساقي وعيني.
- ٧- ويؤكد ش. ص (٥٥ عاماً) الذي يسكن التتومة ، إن أهالي المنطقة تخلوا عن أجزاء واسعة من أراضيهم الزراعية بعد اكتشاف وجود عدد من حقول الأغنام فيها. وقال: «نحن نكتفي بزراعة ما يقارب ١٥% من أرضنا فيما لم تستجب الحكومة لمطالبنا المتكررة بتنظيف المنطقة من حقول الأغنام». ويلفت إلى إن «الجهات المعنية لم تكلف نفسها إحاطة حقول الأغنام بأسلاك شائكة وعلامات إشارة لمنع دخول البشر والحيوانات إليها» مشيراً إلى «إننا نعتمد على معرفتنا العينية بأماكن الأغنام فاشرنا إليها بإشارات بسيطة محلية لتجنب انفجارها».

### توصيات التقرير:

١. قيام فرق متخصصة بإجراء مسح كامل يشمل جميع مناطق محافظة البصرة لتحديد الأماكن الموبوءة وإعداد معالجات عاجلة وفق أحدث الطرق العالمية في إزالة الأغنام بمختلف أنواعها وأشكالها.
٢. تقديم المساعدة لضحايا الأغنام من المعوقين وإعادة تأهيلهم ودمجهم بالمجتمع و توفير الرعاية الصحية.

### ٢- رابطة التضامن والتأخي الأيزيدية في الموصل:

أعدت المنظمة تقريراً حول انتشار ظاهرة تسرب التلاميذ من المدارس للفترة من ١٠-٢٠ / ٢٠٠٩ / ٢٠٠٩ لغرض الكشف عن حقيقة الأمر كون مشكلة تسرب التلاميذ من المدارس الحكومية بات إحدى المشاكل الاجتماعية التي تواجه الكوادر التربوية وأسر التلاميذ معاً، وما ينتج عنها من ظواهر سلبية قد تؤثر سلباً في المستقبل على الواقع الثقافي والتربوي في العراق. ويقصد بهذه الظاهرة عدم التحاق التلاميذ المسجلين رسمياً في سجلات وقيود المدارس الحكومية بالدوام الرسمي وتخلفهم عن الدروس المخصصة و عدم أداءهم للامتحانات المقررة لهم.

ان هذه الظاهرة كانت موجودة في العراق فلم تكن وليدة الحاضر ولكنها ازدادت بكثرة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ نتيجة تردي الوضع الأمني في عدة مناطق من العراق وكذلك تقصير مديريات التربية وإدارات المدارس من متابعة هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤدي إلى ابتعاد هؤلاء الأطفال عن مراكز العلم والنور، وتكثر هذه الظاهرة في المناطق النائية والريفية وتنتشر بين الفتيات أكثر من الأولاد، ولو نظرنا إلى المسألة ابعده نرى بأن هذه الظاهرة ستخلف لنا في المستقبل جيشاً من الأميين والعاطلين عن العمل وبتالي نحتاج إلى إمكانيات وميزانيات كبيرة لمعالجتها.

### الوسائل المحلية التي تم الاعتماد عليها في كتابة التقرير:

سعى فريق العمل منذ بداية كتابة التقرير الى الوصول إلى ابعاد حد من الحقيقة في توضيح الهدف من التقرير من خلال المقابلات مع الأشخاص والناشطين في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى الزيارات المتكررة للمؤسسات التربوية للحصول على الحقائق والدراسات والجدول التي قد تفيد فريق العمل، إضافة إلى الصحف المحلية التي تصدر المحافظة.

### المنطلقات القانونية لكتابة التقرير:-

- ١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ والذي يؤكد على ان الناس متساوون في الحقوق والواجبات.
- ٢- الدستور العراقي الصادر سنة ٢٠٠٥، والذي يؤكد أيضا على تعامل الحكومة مع جميع مكونات الشعب العراقي بالتساوي في الحقوق والواجبات وتنمية المناطق وتقديم الخدمات من دون أي تمييز.
- ٣- إعلان حقوق الطفل (المبدأ السابع للإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي يؤكد على حق الطفل في تلقي التعليم وان يكون مجانيا وإلزاميا في المرحلة الابتدائية على اقل تقدير.

### المشاكل التي واجهت فريق العمل عند كتابة التقرير:-

الوضع الأمني لمدينة الموصل كان من ابرز المشاكل التي واجهت فريق العمل كون المناطق المشمولة بكتابة التقرير في أطراف مدينة الموصل وكثرتها. إضافة إلى تخوف الأشخاص من إعطاء المعلومات الصحيحة والحقيقية من مجهول يهدد حياتهم ناهيك عن إن المؤسسات التربوية لم تساعدنا في إعطاء إي معلومات وافية.

### \* أهم أسباب التسرب من الدراسة:-

- جهل الوالدين:- يجهل الكثير من الآباء وحتى الأمهات أهمية تعلم أطفالهم في المدارس وحصولهم على شهادات هذا من جانب وكذلك العوز المادي قد تدفع بعض العوائل إلى تسريب أطفالهم وزجهم في الأعمال الشاقة.
- ضعف إدارات المدارس:- تعاني بعض إدارات المدارس وخاصة تلك الموجودة في القرى والأرياف من ضعف في إدارة المدرسة وإهمالها لوضع التلاميذ الاقتصادي و غرض النظر عن تسريبهم وعد إعلام مديريات التربية بهذا، و من جانب آخر عدم انتظام المعلمين بالمدارس الرسمي.
- ضعف في الإشراف التربوي:- من المعلوم ان للإشراف التربوي دور مهم وحيوي في رصد هذه الحالات حيث يتوجب عليهم متابعة تلك المدارس ومطالبة إدارتها بتقديم أسماء الطلبة المتسربين وإعلام المديرية العامة للتربية لغرض إجراء اللازم.
- انتقال أو هجرة أهالي التلاميذ من مكان إلى آخر إما بسبب الظرف الأمني أو لأسباب أخرى وعدم إعلام المدرسة بهذا.

### \* اللقاءات التي أجراها فريق العمل:-

- السيد (م، س) مشرف تربوي متقاعد: يقول بأن هذه الحالة تكثر في المناطق الريفية لما تسود تلك المناطق من فقر وأفكار عشائرية، حيث تتزوج البنات هناك وهي مازالت لم تكمل المرحلة الابتدائية مباشرة تترك المدرسة وتتزوج، وأما البنين فهم رعاة أغنام ويعتمد عليهم أهاليهم في هذا الجانب.
- المعلمة (ح، ح، ا) (مديرة مدرسة في قرية نائية) تقول: نحن نبذل قصار جهدنا من أجل التلاميذ ولكن أهاليهم لا يتعاون معنا، على الرغم من اجتماعاتنا المتكررة معهم، وفي حال أبلغ التربية عنهم ستكون هناك إجراءات رادعة بحق مما تخلق حالة تنافر بينهم وبين المدرسة.
- المواطن (ج، م، ع ٣١ عاما) يقول: عدم انتظام المعلمين في الدوام وتركهم المدرسة منذ الساعة العاشرة صباحا السبب في تسرب التلاميذ عن الدوام، وكذلك استخدام العنف والكلمات النابية ضدهم من المشاكل التي تؤدي إلى تسريبهم.

- المديرية (هـ، ش) تقول: أنا لذي حوالي (٢٠) تلميذ وتلميذه متسربين وأحاول بكل جهدي وإمكانيات معهم ومع أهاليهم من أجل إرجاعهم إلى مقاعد الدراسة ولحد الآن محاولاتي بات بالفشل وألآن سأعلم التربية لكي تتخذ الإجراءات الأزمنة بحقهم.

#### \* التوصيات التي خلص اليها التقرير:-

- على وزارة التربية ان تضع ضوابط للمعلمين من اجل الالتزام بالدوام الرسمي للمعلمين والطلبة.
- تفعيل دور المشرفين التربويين في متابعة ومحاسبة المعلمين المقصرين بواجباتهم وغير ملتزمين بالدوام الرسمي.
- تفعيل الاتصال بين المدرسة وأهالي التلاميذ ومحاولة حل مشاكلهم العائلية بجو من الود.

### ٣- منظمة حقوق الإنسان في المثنى / السماوة

قامت منظمة حقوق الإنسان في المثنى بالتعاون مع مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة حقوق الإنسان في المحافظة بزيارة السجن المركزي والاطلاع على طبيعة مركز الاحتجاز (الموقف والتفسيرات) في يوم الأحد ٨ / ١ / ٢٠٠٩ ، يقع سجن المثنى المركزي في مركز مدينة السماوة / الصوب الصغير ، خلف دائرة صحة المثنى ، ويعود الموقع إلى الإدارة المحلية في المحافظة و بإدارة وإشراف وزارة العدل ، وهو بناية قديمة جدا وهناك آثار واضحة للرطوبة على جدران القاعات ولا يصلح أن يكون سجنا أو موقفا وفقا للمعايير الوطنية والدولية بالرغم من إعادة التأهيل له، والجدير بالذكر أن السلطة المحلية في المحافظة قد خصصت مساحة جيدة خارج مركز المدينة لإنشاء سجن مركزي جديد ومنذ أكثر من سنتين ولم يتم تنفيذه لحد الآن.

#### • مصادر المعلومات:

- لقد تمت الزيارة بحضور مدير السجن والكادر الإداري، وتم اللقاء مع بعض النزلاء خلال المرور في قاعات السجن وتم الإطلاع العام على السجن والنزلاء ووفقا لما يلي /
- تم تحديد ورصد الحالات وفقا للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والتي أعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف عام ١٩٥٥ ، وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه ٦٦٣ جيم(د-٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٧ ، و٢٠٧٦(د-٦٢) ٩ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو/١٩٧٧ .
- الطاقة الاستيعابية للسجن ٢٧٥ نزيل والموجود الفعلي ٤٢٨ نزيل، والتي تمثلت بوجود ( ٢٥٧ موقوف من الكبار ، ١٤٢ محكوم من الكبار، ٨ موقوفين أحداث من الذكور، ١١ محكوم من الأحداث الذكور، ٧ موقوفات من النساء، ٢ عرب موقوفين (مصري ويمني) ، ١ محكوم عربي (سوري الجنسية).
- الوضع الصحي /**
- ١- وجود مفرزة طبية تزور السجن وبشكل دوري يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع وهناك جدول للخفارات معد من قبل دائرة صحة المثنى، وقد اشتكى بعض النزلاء من عدم التزام الكادر الطبي بالجدول أعلاه .
- ٢- ما زال ومنذ أكثر من سنة عدم توفر زيارات للأطباء من ذوي الاختصاصات الطبية (الجلدية، الباطنية، النفسية، الأطفال) هذا بالإضافة إلى عدم التزام دائرة صحة المثنى بتوفير مستوصف دائم في الموقف إذ أن الفريق الطبي ( وأن توفر) مكون من طبيب ممارس واثنتان من الممرضين ومعاون وقائي واحد ومساعد مختبر واحد. (المادة ٢٢ الفقرات ١ و٢ من القواعد أعلاه).



## ودعم المجتمع المدني في العراق

- ٣- الحصة الدوائية المخصصة من قبل الجهات الصحية إلى النزلاء غير كافية وأحيانا لا تصرف بالشكل الذي يحدده الطبيب.
- ٤- عدم وجود أجهزة طبية داخل المركز مع توفر سيارة إسعاف في فترات محددة .
- ٥- نسبة تفشي ظاهرة الحبوب والمخدرات تكون بسيطة جدا وتوجد إجراءات حازمة من قبل الإدارة لمعالجتها
- ٦- حالات التشميس تحصل ولكن لمرة واحدة في الأسبوع وللبعض القاعات علما أن القاعات تعاني من الرطوبة وذلك لعدم البناءية. (المادة ٢١ الفقرة ١ و ٢)
- ٧- التهوية غير جيدة ولا توجد منافذ لتغيير الهواء في القاعات رغم وجود الكبر من القدرة الاستيعابية لكل قاعة
- ٨- حالات النقل والتحويل إلى المستشفيات تتم وبشكل أصولي (المادة ٢٥ و المادة ٢٦)
- ٩- إجراءات التعامل مع النفايات في الداخل جيدة.
- ١٠- بعض النزلاء بحاجة ماسة إلى تنظيم دفاتر الأمراض المزمنة خصوصا وأن إمرضهم متنوعة (ضغط، سكر، قرحة، ربو) مع أن اللجنة الطبية لها علم بذلك. (المادة ٥٢ الفقرات ١ و ٢).
- ١١- لم نلاحظ أي نوع من التجهيز من الملابس إلى النزلاء وعدم وجود أسرة منام. ( المادة ١٧ الفقرة ١ و المادة ١٩ من القواعد أعلاه).

● برامج التأهيل للسجناء والاتصال بالعالم الخارجي /

- ١- عدم مساهمة دائرة الرعاية الاجتماعية في أعداد البرامج الخاصة لتأهيل النزلاء وأنعدم أي زيارة لي لجنة من الدائرة أعلاه إلى الموقوف والتفسير، وفي ذلك تقصير ملحوظ. ( المادة/ ٧٨)
- ٢- طالب عدد من النزلاء بتوفير الصحف والمجلات والإصدارات الإعلامية الجديدة لرغبتهم بالمطالعة أولا ولمعرفة الأخبار والتتقيف ثانيا. ( المادة ٣٩ و ٤٠)
- ٣- عدم وجود أو زيارة أي طبيب نفساني أو باحث أجماعي من أي دائرة كانت. (المادة ٢٢ الفقرات ١ و ٢)
- ٤- الزيارات العائلية تتم أسبوعيا إلا إن أماكن الزيارة نظامية ولكنها تسبب ازدحام واضح بسبب ضيق المكان.
- ٥- لا يوجد أي اتصال بالعالم الخارجي من خلال التلفاز أو الصحف والمجلات أو المراسلة أو استخدام الهاتف النقل فكلها ممنوعة.

● النظافة الشخصية والغذاء /

- ١- لكل سجين الحق بالاستحمام مع توفر الماء البارد والحر نسبيا علما إن الإدارة لا توفر ملابس داخلية ولكن تقوم بتوفير بعض مساحيق التنظيف
- ٢- الحمامات والمرافق الصحية فهي متوفرة داخل قاعات الاحتجاز وتسبب بعض المشاكل الصحية والنفسية للنزلاء.
- ٣- عملية طبخ الأطعمة بشكل عام بشكل جيد، ولكن يشكو النزلاء من أن المتعهد لا يلتزم بكمية الأطعمة المقررة وفقا للجدول الخاص بذلك، إضافة إلى مطالبتهم بتوفير اللحوم الحمراء مع قلة الفواكه والخضر. (المادة ٢٠ الفقرات ١ و ٢)

● الأوضاع القانونية /

- ١- لا يوجد من أوقف بدون مذكرة توقيف وبموجب م / ٩٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- ٢- لا يوجد من أودع في قاعات المحكومين من غير قرار خاص بالإدانة وقرار آخر يحدد فترة الحكم اللازم قضائيا في السجن صادر من المحكمة المختصة.
- ٣- تقوم المحكمة بانتداب محام لكل متهم لا تتوفر لديه الإمكانية بتوكيل محام للدفاع عنه بموجب الدستور.
- ٤- السجلات القانونية للسجين منظمة وإجراءات التفتيش للسجلات من قبل الإدارة جيدة
- ٥- عدم وجود لوحة تبين حقوق السجين وقواعد الانضباط والطرق المرخص بها لطلب المعلومات وتقديم الشكوى وحول أية معلومات أخرى. (المادة ٣٥ الفقرات ١ و ٢).

**• المناداة :**

بعد رصد الحالات السلبية والايجابية، تم إرسال نسخة من التقرير إلى المؤسسات المعنية، لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة.

**• المعالجات ( المقترحات ) :**

خلال الزيارات الدورية للسجن من قبل المنظمة، لاحظت وجود بعض التحسن في أوضاع السجن، ولكن لا بد من بعض المقترحات ومنها:

١- يجب على السلطات الحكومية المعنية بمتابعة وضع السجن وبكافة تفاصيله والإسراع بتهيئة الأوضاع المناسبة للنزلاء، والإسراع بإنشاء سجن مركزي جديد وبما يتناسب مع القوانين الدولية والإقليمية حيث إن عدد النزلاء أكبر بكثير من الطاقة الاستيعابية للسجن .

٢- ما زال السجن بحاجة إلى الاهتمام بصورة فعلية وحاليا النزيل محروم من حق العمل بأجر أو تطوعا داخل السجن لذا نطلب كمنظمة بإقامة ورش العمل داخل السجن ( النجارة، الحدادة، الخياطة ) وغيرها وبما يناسب وضع السجن والنزيل، أسوة بالدول المتقدمة، وهذا يحقق لنا ما يلي:

\* الاستفادة من الوقت داخل السجن بالعمل بأجر أو بدون أجر.

\* قد يستفاد النزلاء ماديا ويمكن لهم أعانة عوائهم ماديا فيما إذا توفرت ورش عمل جيدة يمكن الإنتاج فيها. (المادة ٧١ الفقرات ٣ و٤ و٥ والمادة ٧٦ الفقرات ١ و٢ و٣).

٤- توفير الفرص الملائمة الأخرى للنزلاء وذلك من خلال ممارسة الهوايات العامة كالرسم والنحت والخط وغيرها من الهوايات الهادفة(علما أن كافة المواد المستخدمة في ذلك هي ممنوعة من الدخول إلى النزلاء).

٥- على الدوائر الصحية المعنية متابعة أوضاع النزلاء وتوفير الاحتياجات الضرورية من أدوية ومعدات طبية وغيرها من مستلزمات صحة السجن.

٦- الاهتمام بالأحداث وخصوصا بأعداد برامج محو الأمية خصوصا وأن النسبة الكبيرة من الأحداث والكثير من السجناء لا يعرف القراءة والكتابة.

٧- توفير أسرة حديدية للسجين ، وحاليا السجن يفترش الأرض ولا تتوفر أغطية كافية.

٨- تعميم هذه الطلبات لتشمل جميع المواقع والتسفيرات ولجميع المحافظات.

**٤- منظمة الفجر لتطوير المجتمع المدني في ذي قار:**

أعدت المنظمة تقريرا عن العنف الأسري كصورة من صور العنف المجتمعي التي باتت من أشهر أنواع العنف البشري انتشارا في زمننا هذا حيث ينشر الجفاء بين أفراد العائلة بين الأب وأبنائه وبين الأم وبناتها وبين الزوج وزوجته، وتصل بعض حالاته وفي اغلب الأحيان إلى استعمال الضرب كوسيلة رادعة أو تأديبية لسبب أو لآخر، وقد تبين من خلال رصد هذه الظاهرة إن أكثر المتضررين من العنف الأسري هم الأطفال في الدرجة الأولى والزوجات في الدرجة الثانية ، ويتخذ العنف الأسري صور متعددة منها (الضرب على مناطق مختلفة من الجسم والضغط النفسي والتحقير ومنع الأطفال من ممارسة حقوقهم سواء كانت الترفيهية أو المسلية، وبذلك يعد العنف الأسري مصدر أكثر فتكا بالمجتمعات من الحروب لأنه ينخر أساس المجتمع (العائلة) فيضعفه.

تم استكمال المعلومات حول هذه الظاهرة من خلال تشكيل فريق عمل من منظماتنا مكون من أربع أشخاص وتم جمع المعلومات من أربع مناطق في المحافظة وجرى اللقاء مع بعض العينات العشوائية والمشخصة من قبل المواطنين الذين تم الحديث معهم وكما يلي:

السيدة (أم احمد) هي متزوجة ولها خمس أطفال وهي تعاني من أسلوب تعامل زوجها القاسي معها ومع أطفالها كونه مدمن على شرب الكحول ولعب القمار وبالتالي فإنه يصب جل غضبه على أفراد عائلته وخصوصا أثناء عودته للمنزل مخموراً ليلاً، وتذكر السيدة أم احمد انه في إحدى الليالي اجبرها على ترك المنزل هي وأطفالها الخمسة عنوة بعد أن قام بضربهم بحزامه الذي انتزعه من بنطاله.



\*الحاج (أبو حسن) متزوج وله سبعة أطفال وعند سؤالنا عن سبب العنف الذي يستخدمه ضد عائلته قال: إن هذا الأسلوب هو أسلوب تاديبى وضغط على الأطفال وهو حماية لهم من الانحراف وهذا ما تعلمته من أبي حيث كان يعاملنا بنفس هذه الطريقة.

\*الطفلة (سرى) كانت في طريق عودتها من المدرسة للمنزل استوقفها احد أعضاء الفريق وسألها: (كيف تعيشين داخل أسرتك، هل تتعرضين للضرب أحيانا أو المضايقات). تقول: لا انا بنت مدللة عند أبي ولكنه يضرب أمي باستمرار . وبعد سؤالها عن السبب؟ قالت : أما على الطبخ أو الشجار العائلي أو غيرها.

\*السيد (م. ح.) مدير مدرسة: أجاب أثناء سؤالنا عن سبب ممارسة العنف ضد الطلبة في المدارس، وهل تمارس عملية ضرب التلاميذ في المدرسة: هناك أسباب كثيرة تدعو لممارسة الضرب في المدارس منها قلة وعي العاملين في المجال التربوي ، خروج التلاميذ عن السيطرة وعدم انضباطهم داخل الصف، غيابهم المستمر عن الدوام. واستدرك بان هذه الأمور تحدث بصورة نادرة جدا كون لدينا تعليمات مشددة من مديرية التربية بعدم استعمال الضرب كوسيلة لردع المسيء.

• وارجع التقرير أسباب ممارسة هذه الظاهرة إلى عدة أسباب منها: عدم التوافق بين الزوج والزوجة نتيجة للزيجات غير المتكافئة أو الزواج من الأقارب، العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع والتي تتطلب من الرجل استخدام العنف، المشاكل المادية والصعوبات العمل التي يتعرض لها الأب أو الأم قد تدفع إلى ممارسه العنف ضد الأطفال، إن العنف سلوك مكتسب من المحيط أو العائلة.

#### • التوصيات التي خلص إليها التقرير:

1. أن تكون هناك برامج موجهة إلى الأسرة تناقش كيفية تربيته الأبناء ورعايتهم.
2. توفير برامج للبالغين وإعداد دورات ومحاضرات دورية لمناقشة الوسائل الكفيلة لحماية الأطفال من كافة أشكال العنف.
3. ضرورة تثقيف الكوادر التدريسية على أساليب التعليم الحديث وتفعيل القرارات الإدارية بهذا الشأن.
4. تفعيل التوصيات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني بخصوص العنف الأسري ولاسيما العنف الموجه ضد المرأة.
5. الضغط على الجهات التنفيذية بنشر إرشادات ونصائح وبرامج تدعو لاستخدام الأساليب التي تنشر الألفة والمحبة بين أفراد العائلة الواحدة.

### القسم الثالث: تقارير رصد العملية الانتخابية من قبل أعضاء التحالف.

#### 1- جمعية الصفا للتنمية والصدقة مع الشعوب / الانبار:-

أعدت الجمعية التقرير النهائي حول مراقبة انتخابات مجالس المحافظات في محافظة الانبار والذي جاء فيه: تتميز محافظة الانبار بركة جغرافية واسعة حيث تعتبر الأنبار اكبر محافظة عراقية من حيث المساحة وتبلغ مساحتها ثلث مساحة أراضي العراق ، تمتد حدودها الخارجية بمحاذاة ثلاث دول عربية هي الأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية ، وترتبط بحدود داخلية مع مجموعة من المحافظات العراقية هي - بغداد، صلاح الدين، كربلاء، الموصل.

وكان لهذا التميز بالمساحة الشاسعة الأثر السلبي لعملية الانتخاب بسبب صعوبة وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع التي تبعد عدة كيلومترات في مناطق كثيرة من المحافظة.

يبلغ تعداد السكان في المحافظة (١٤١٠٠٠٠) مليون وأربعمائة وعشرة آلاف نسمة ، ويبلغ عدد الناخبين في المحافظة (٧٦٥٣٤٦) سبعمائة وخمس وستون ألف وثلاثمائة وست وأربعون ناخب ، يبلغ عدد المقاعد لمجلس

محافظة الانبار (٢٩) تسعة وعشرون مقعداً يتنافس عليها (٣٧) سبع وثلاثون كياناً مدعياً للمجتمع المدني في العراق (٥) خمسمائة وثلاث وأربعون مرشحاً من كلا الجنسين.

كانت نسبة المشاركين في التصويت لمحافظة الانبار (٤٢,٢٢%) اثنان وأربعون واثنان وعشرون بالمائة، حيث بلغ عدد المصوتين في العملية الانتخابية (٣٢٣١٦٣) ثلاثمائة وثلاث وعشرون ألفاً ومائة وثلاث وستون مصوتاً في التصويت العام، و (١٨٧٤٠) ثمانية عشر ألفاً وسبعمائة وأربعون مصوتاً في التصويت الخاص، أي بلغ عدد المصوتين الفعليين في التصويت الخاص والعام (٣٤١٩٠٣) ثلاثمائة وواحد وأربعون ألفاً وتسعمائة وثلاث مصوتاً.

### التحديات ومعالجتها من قبل فريق الجمعية :-

واجه فريق جمعية الصفا للتنمية والصدقا مع الشعوب تحدياً حقيقياً في مشكله التنقل في يوم الانتخابات إذ تم فرض حصر التجوال للمركبات، وعدم وجود شبكة للهواتف النقالة في اغلب مناطق المحافظة. وقد اقتصر تنقل فريق الجمعية من خلال رئيس الجمعية ومجموعة من مساعديه لكونه قد حصل على باج خاص من قيادة عمليات الأنبار يسمح له بالتنقل في سيارته الخاصة خلال يوم الانتخابات حيث استثنى من قرار حظر التجوال مما ساعد في تواجده في أكثر من مركز وأكثر من منطقة خلال فترة التصويت العام. كان لفريق الجمعية التواجد القوي والفعال في عموم محافظة الانبار بالتعاون مع شبكة شمس لمراقبة الانتخابات، حيث تم تغطية (١٨) ثمانية عشر مركزاً انتخابياً في يوم ١/٢٨ يوم التصويت الخاص من مجموع (٣٠) ثلاثون مركزاً انتخابياً مخصصة للتصويت الخاص في عموم المحافظة، وتم تقسيم مناطق المراقبة من خلال الاجتماع التشاوري والتنسيقي الذي عقده جمعية الصفا للتنمية والصدقا مع الشعوب في الأنبار بالتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للشبكات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مراقبة الانتخابات والذي عقد في مقر الجمعية بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٩.



أما في يوم ٢٠٠٩/١/٣١ يوم التصويت العام فقد تم تغطية كافة المراكز الانتخابية والبالغة (٢٧٧) مائتان وسبع وسبعون مركزاً انتخابياً في عموم أنحاء المحافظة وبواقع (٢٠٠٢) ألفان وأثنين محطة انتخابية موزعة ضمن المراكز الانتخابية المذكورة في عموم المحافظة، إذ تواجد في كل محطة في اغلب الأحيان مراقب واحد، حيث ضم فريق جمعية الصفا للتنمية والصدقا مع الشعوب (٢٠٠٢) ألفان واثنين مراقب وبواقع (٥٠٠) خمسمائة مراقب ضمن فريق شبكة شمس و (١٥٠٢) ألف وخمسمائة واثنين مراقب متطوعين من ضمن فريق جمعية الصفا للتنمية والصدقا مع الشعوب ومسجلين لدى مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات - مكتب الانبار والذين حصلوا على باجات المراقبة.

- تم تقسيم المراقبين على المراكز الانتخابية بعد الاجتماع الموسع لرؤساء الفرق لمراقبي جمعية الصفا للتنمية والصدقا مع الشعوب، كما تم مراعاة أماكن سكن المراقبين بالنسبة لمواقع المراكز الانتخابية. كما تم تقسيم فريق الجمعية إلى (٨٠) ثمانون فريق عمل يضم كل فريق (٢٥) خمسة وعشرون مراقب على رأس كل فريق

(Team Leader) ويكون مرتبط ارتباطاً مباشراً برئيس الجمعية الذي كان يرأس غرفة العمليات الخاصة بيوم المراقبة للانتخابات في مقر الجمعية في الرمادي.

- تم توزيع ثلاث استمارات رئيسية خاصة بالعملية الانتخابية ليوم التصويت العام والمصممة من قبل شبكة شمس لمراقبة الانتخابات وكل استمارة تختص بوقت محدد من اليوم الانتخابي حيث تضمنت كل استمارة مجموعة من الأسئلة تخص كل مرحلة من مراحل التصويت التي انقسمت إلى ثلاثة أقسام هي :-

١- الافتتاح

٢- الاقتراع

٣- العد والفرز

وهناك استمارة رابعة لكل مراقب تتضمن ذكر الانتهاكات والخروقات التي يرصدها المراقب

- تم توزيع (٥٠٠) خمسمائة استمارة وتم جمع (٤٨٠) أربعمائة وثمانون استمارة صحيحة و(٢٠) عشرون استمارة تالفة نتيجة لسوء استعمالها أو عدم استرجاعها من المراقبين.

وبعد عملية التفريغ للاستمارات الصحيحة البالغة (٤٨٠) أربعمائة وثمانون استمارة والتي أشرف على تفريغها فريق متخصص من ذوي الخبرة والمهارة كانت النتائج حسب الجداول المبينة في أدناه:-

### أولاً: الافتتاح

كانت النتائج المستلمة على الأسئلة عن مرحلة افتتاح المراكز الانتخابية وأجوبة المراقبين كما يلي :

ت	الأسئلة	نعم	لا
١-	هل تم اختيار موقع مركز الاقتراع بشكل يسهل الوصول إليه؟	٣٨٤	٩٦
٢-	هل شوهد وجود أي دعاية انتخابية للكيانات السياسية داخل أو بمحيط ١٠٠م حول مركز الاقتراع؟	١٠٨	٣٧٢
٣-	هل تواجدت قوات الأمن المكلفة بحماية مركز الاقتراع؟	٤٨٠	٠
٤-	هل كانت هناك محاولات لمنع الناخبين من الوصول إلى مركز الاقتراع؟	٤٨	٤٣٢
٥-	هل تواجد أعضاء فريق محطة الاقتراع قبل الوقت المحدد للافتتاح؟	٣٥٤	١٢٦
٦-	هل تواجد وكلاء الكيانات السياسية في محطة الاقتراع؟	٤٤١	٣٩
٧-	هل تواجد مراقبون آخرون في محطة الاقتراع؟	٣٥٧	١٢٣
٨-	هل تم استبعاد أي مراقب من محطة الاقتراع؟	٤٥	٤٣٥
٩-	هل لوحظ أي نقص في المواد الأساسية اللازمة لسير عملية الاقتراع؟	٢٤	٤٥٦
١٠-	هل تم عد أوراق الاقتراع في محطة الاقتراع؟	٤٢٦	٥٤
١١-	هل تم عرض صندوق الاقتراع فارغاً أمام الحاضرين؟	٤٧٧	٣
١٢-	هل اخذ كل موظف مكانه الصحيح داخل محطة الاقتراع؟	٤٧٧	٣
١٣-	هل فتحت محطة الاقتراع في الوقت المحدد الساعة ٧٠٠	٤٧٤	٦
١٤-	هل تم إقفال صناديق الاقتراع بشكل صحيح؟	٤٧٤	٦



## ثانياً: الاقتراع

كانت النتائج المستلمة على الأسئلة عن مرحلة الاقتراع في المراكز الانتخابية وأجوبة المراقبين كما يلي:

ت	الأسئلة	نعم	لا
١-	هل توجد أشخاص غير مصرح لهم داخل محطة الاقتراع	١٢	٤٦٨
٢-	هل كان هناك طابور للناخبين أمام محطة الاقتراع في الساعة السابعة صباحاً؟	٢٠١	٢٧٩
٣-	هل تم استبعاد أي مراقب من محطة الاقتراع؟	٣٩	٤٤١
٤-	هل توجد على الأقل ٤ من أعضاء فريق محطة الاقتراع طوال فترة الاقتراع؟	٤١١	٦٩
٥-	هل تم تنظيم عملية دخول الناخبين إلى محطة الاقتراع وحسب التعليمات وباتسايية؟	٤٥٣	٢٧
٦-	هل توقفت عملية الاقتراع في وقت معين؟	٨٧	٣٩٣
٧-	هل تم التحقق من خلو أصابع الناخبين من الحبر قبل الاقتراع؟	٤٢٩	٥١
٨-	هل تم التحقق من هوية الناخب حسب التعليمات؟	٤٥٩	٢١
٩-	هل تم التأكد من اسم الناخب في سجل الناخبين وشطب اسمه من السجل بشكل صحيح؟	٤٥٩	٢١
١٠-	هل تم التحقق من صحة أوراق الاقتراع المسلمة للناخبين؟	٤٥٦	٢٤
١١-	هل تم التأكد من ختم أوراق الاقتراع قبل إصدارها للناخبين؟	٤٥٦	٢٤
١٢-	هل طلب ناخبون استبدال أوراق اقتراع التي أشرت خطأ؟	١٢٩	٣٥١
١٣-	هل تمت عملية الاقتراع لجميع الناخبين بسرية تامة؟	٣٥٤	١٢٦
١٤-	هل لاحظت تكرار عملية الاقتراع لناخب معين؟	٧٥	٤٠٥
١٥-	هل سمح لأحد الناخبين بالاقتراع نيابة عن ناخب آخر؟	٤٢	٤٣٨
١٦-	هل حصل تأثير على سير العملية الانتخابية من أي جهة كانت؟	٦٣	٤١٧
١٧-	هل قام جميع الناخبين بتعبير أصابعهم بعد وضع أوراق الاقتراع بالصندوق؟	٣٩٣	٨٧
١٨-	هل وضع الناخبون أوراق الاقتراع في الصندوق بأنفسهم؟	٤١٧	٦٣
ت	الأسئلة	نعم	لا
١٩-	هل تم تسجيل أي شكوى في محطة الاقتراع؟	١٩٨	٢٨٢
٢٠-	هل تم إغلاق مركز الاقتراع في الوقت المحدد؟	٢٥٥	٢٢٥
٢١-	هل كان عمل موظفي المحطة حيايداً؟	٣٦٠	١٢٠
٢٢-	هل سمح للناخبين الواقفين في الطابور عند الساعة الخامسة مساءً بالاقتراع؟	٢٦٧	٢١٣
٢٣-	هل سمح للناخبين الواصلين بعد الساعة الخامسة مساءً بالاقتراع؟	٣٠٩	١٧١
٢٤-	هل تم إغلاق محطة الاقتراع تبعاً للتعليمات؟	٤٦٢	١٨



## ثالثاً: العد والفرز

كانت النتائج المستلمة على الأسئلة عن مرحلة العد والفرز في المراكز الانتخابية وأجوبة المراقبين كما يلي :

ت	الأسئلة	نعم	لا
١-	هل بدأ العد بعد إغلاق محطة الاقتراع حسب التعليمات؟	٤٥٦	٢٤
٢-	هل تم استبعاد أي مراقب أثناء عملية العد والفرز؟	١٥	٤٦٥
٣-	هل تم إزالة كافة مواد (أدوات) الكتابة من مكان العد قبل البدء بالعد؟	٤٣٨	٤٢
٤-	هل تطابقت أرقام الأقفال مع الأرقام المسجلة في فترة افتتاح الاقتراع؟	٤٦٢	١٨
٥-	هل كان مجموع أوراق الاقتراع النهائية مساوياً للعدد المستلم؟	٣٩٣	٨٧
٦-	هل تم العد وفقاً للتعليمات؟	٤٢٣	٥٧
٧-	هل تم تصنيف أوراق الاقتراع إلى صالحة وغير صالحة حسب التعليمات؟	٤٣٢	٤٨
٨-	هل تم التوافق بين موظفي المحطة عند مطابقة أوراق الاقتراع الصالحة وغير الصالحة؟	٤٤٧	٣٣
٩-	هل سمح لغير موظفي محطة الاقتراع للاشتراك في عملية العد والفرز؟	٤٨	٤٣٢
١٠-	هل أعلن مدير محطة الاقتراع نتائج العد والفرز؟	٣٩١	٨٩
١١-	هل اعترض احد موظفي محطة الاقتراع على النتائج المعلنة؟	٣٣	٤٤٧
١٢-	هل تم التوضيب والإقفال (المواد) حسب التعليمات؟	٣٨٧	٩٣
١٣-	هل تم رصد أية شكوى على نتائج العد والفرز؟	٥١	٤٢٩
١٤-	هل اتسمت عملية العد بالشفافية؟	٤٤٤	٣٦
١٥-	هل رافقت عملية نقل صندوق الاقتراع إلى الجهة المسؤولة؟	٣٢٤	١٥٦

ولقد لاحظ فريق الجمعية جملة من النقاط الايجابية والسلبية التي يمكن ان نوجزها بما يلي:-

**الايجابيات**

- تفاني مكتب المفوضية في الأنبار في العمل الدؤوب قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية والعمل المتواصل كخلفية نحل بغية نجاح العملية الانتخابية ونخص منهم بالذكر مدير عام المكتب والشعبة الإعلامية وشعبة التدريب والشعبة القانونية والشعبة الإدارية وباقي الأقسام ومسؤولي مركز العد والفرز .
- قيام مكتب المفوضية بتقديم كل الإمكانيات الممكنة لرئيس جمعية الصفا للتنمية والصدقاة مع الشعوب وباقي الجمعيات للقيام بالعمل المطلوب على أكمل وجه.
- فتح اغلب المراكز في الوقت المحدد الساعة السابعة صباحاً.
- التعاون الرائع مع فريق جمعية الصفا للتنمية والصدقاة مع الشعوب من قبل قادة الأجهزة الأمنية وقوات الأمن المتواجدة في محافظة الأنبار.
- إقبال رائع ومنظم لمنتسبي الجيش و الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى للإدلاء بأصواتهم في يوم التصويت الخاص.
- اغلب موظفي المحطات الانتخابية هم من التدريسيين في يوم التصويت العام .

- قيام قوات الجيش المتواجدة في محافظة الانبار بنقل الصناديق في يوم التصويت الخاص والعام.
- تواجد كبير لممثلي الكيانات السياسية في داخل اغلب المراكز ومحطات الاقتراع.

### السلبات

- عدم فاعلية الحبر المستخدم والذي يمكن إزالته بسهولة باستخدام بعض المواد (المنظفات).
- استخدام القلم العادي (الجاف) في عملية التصويت.
- الممارسات غير المسؤولة من قبل بعض منتسبي الشرطة المتواجدين في داخل المراكز الانتخابية بحجة حمايتها، إذ إن واجب الحماية يتطلب بقائهم خارج المراكز بينما رصد مراقبين تواجد بعض هؤلاء داخل المراكز وقرب المحطات وهم يحملون بالأسلحة.
- أغلب موظفي المفوضية في المراكز الانتخابية ينتمون إلى أحزاب متنفذة في المحافظة حسب تشخيص وتذمر مجاميع كبيرة من الناخبين مما أثر سلباً على المشاركة في العملية الانتخابية.
- الاعتداءات السافرة والمتكررة في بعض مناطق المحافظة على مراقبي المنظمات والكيانات السياسية من قبل منتسبي الشرطة .
- الجهل في آلية التصويت، إذ لاحظ مراقبونا ذلك في اغلب مراكز التصويت.
- تدخل بعض مدراء الوحدات الإدارية في إدارة العملية الانتخابية في بعض المناطق.
- عدم إعداد المراقبين بالشكل المطلوب خاصة مراقبي الكيانات السياسية.
- عدم مهنية بعض كوادر المفوضية في مرحلة العد والفرز فقد رصد مراقبونا بعضهم وهم يحملون أقلام شخصية صورة رقم (١) والبعض الآخر يدخل السكائر أثناء عملية العد والفرز صورة رقم (٢)، حيث يتم العد للأوراق وفي نفس الوقت يتم إشعال السجارة مما قد يسبب كارثة انتخابية حقيقية فيما لو احترقت أوراق الاقتراع .



(٢)



(١)

- إن بعض المراكز كان يديرها ممثلي الأحزاب المتنفذة في المحافظة حيث إن كادر المفوضية الموجود في تلك المراكز كان يستلم التوجيهات بشكل مباشر من ممثل احد الأحزاب المتنفذة.
- ظاهره التصويت بالإنابة، حيث رصد فريقنا هذه الظاهرة تتكرر في بعض المراكز وكأنها انتهاك مبرمج.

- الإقبال الضعيف على المشاركة خاصة مشاركة المرأة .
- لقد كان فريق الجمعية الخاص بمراقبة الانتخابات في محافظة الانبار ذي صيت واسع وصدى مقبول إذ عمل الفريق المنتشر في إرجاء المحافظة كفرق واحد وكانت المعلومات تصل أول بأول إلى مقر الجمعية في مركز المحافظة.

ففي يوم ١١/٢٨ يوم التصويت الخاص رافق مراقبونا صناديق الاقتراع من مدينة الفلوجة إلى الحبانية ثم إلى مدينة الخالدية لتسليمها بصحبة قوات الجيش إلى مركز العد والفرز الموجود في مدينة الرمادي والبقاء هناك حتى ساعة متأخرة من الليل، وكان فريق الجمعية متواجد في مركز العد والفرز ٢٤ ساعة في اليوم، ونظرا للسمعة الطيبة والمكانة المرموقة التي يتمتع بها كادر مراقبي الجمعية فقد تم منح السيارة العائدة لرئيس الجمعية بياج تصريح خاص من قيادة العمليات في الأنبار يسمح له بالتحرك في يوم التصويت العام إضافة للتسهيلات الأمنية التي قدمها كل من السادة قائد الفرقة العسكرية المتواجدة في الأنبار وقائد شرطة المحافظة والسيد مدير شرطة ناحية الخالدية من أجل تأمين تحرك الفريق في يوم التصويت العام بغية أنجاح عملية المراقبة. وكان لبعض وسائل الإعلام الفضائية لقاءات مع السيد رئيس الجمعية تحدث فيها عن العملية الانتخابية بشكل عام وعن دور الجمعية وشبكة شمس المتعاونون في المراقبة في عموم العراق والأنبار بشكل خاص ومن تلك القنوات: قناة أفق الفضائية، وقناة الرشيد الفضائية، وقناة بلادي الفضائية، وقناة الأنبار الفضائية.

### الخروقات والانتهاكات

- قيام منتسبي الشرطة بالاعتداء بالضرب على احد مراقبي الجمعية في مدرسة عكاظ مع قيامه وزملائه في المفروزة بمنع الناخبين من الدخول إلى المركز الانتخابي بحجة أنهم لا يحملون البطاقة التموينية، مما استدعى تدخل رئيس الجمعية لحل الموضوع مع مدير المركز والذي ينتمي لحزب نافذ والسماح للمواطنين بدخول المركز رقم المركز ٥٥٦٠٠٥ مدرسة عكاظ الابتدائية.
- حرمان مئات الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بسبب عدم وجود أسمائهم ضمن سجلات المحطات مع العلم أن أسمائهم موجودة ضمن سجل الناخبين في المراكز نفسها.
- تواجد مدير ناحية الحبانية في المراكز الانتخابية علماً انه ينتمي إلى احد الأحزاب المتنافسة رقم المراكز ٥٥٦٠٠٣ ، ٥٥٦٠٠٤ ، ٥٥٦٠٠٥ .
- اخذ الصناديق إلى جهة مجهولة في عنه في تمام الساعة ١٠:٤٥ دقيقة صباحاً وإعادتها بعد ثلاث ساعات بحجة نقلها إلى منطقة الريحانة ليتم تصويت أهالي الريحانة ثم العودة بها رقم المركز ٥٦٨٠٠٥ متوسطة التأميم للبنات.
- منع المراقبين من الدخول إلى المركز الانتخابي في منطقة الشهابي في الكرمة التابعة لقضاء الفلوجة رقم المركز ٥٥٣٠١٣ مدرسة الفتاة العربية الابتدائية.
- التصويت بالنيابة في مدرسة الشهيد الصباغ في الرمادي رقم المركز ٥٤٦٠٠٩.
- قيام احد ضباط الشرطة بطرد المراقبين من المركز الانتخابي في مدرسة الصفا وقيامه بأخذ أرقام الصناديق بنفسه رقم المركز ٥٥٦٠٠٧ .
- قيام بعض منتسبي الشرطة بحمل باجات المراقبين في مدرسة الصفا رقم المركز ٥٥٦٠٠٧ .
- اغلب موظفي مراكز التصويت ينتمون إلى أحزاب متنافذة ويديرون مكاتب هذا الحزب أو ذاك .
- قيام الشرطة باعتقال ممثل الكيان ٢٦٦ وطرد المراقبين من المركز الانتخابي في راوه رقم المركز ٥٦٧٠٠٣ مدرسة الإيثار .
- التصويت بالنيابة في مدرسة الانتصار وباعتراف مدير إحدى محطات المركز المرقم ٥٤١٠٠٣ وبحضور مدير مفوضية الأنبار ومعاون أمين عام مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .



- قيام إحدى الموظفات في إعدادية الزيتون بإخراج المراقبين والحاضرين من المحطة الانتخابية بحجة أداء الصلاة وبعد فتح الباب وجد أن هذا الصندوق قد ملئ بالأوراق مما أثار حفيظة مراقبي الكيانات السياسية وتطور الأمر إلى تدخل الشرطة ورمي الاطلاقات النارية رقم المركز ٥٤٤٠٠١ .
- المركز الانتخابي رقم ٥٤٤٠٠٢ مدرسة البشير الابتدائية تم طرد جميع المراقبين وممثلي الكيانات من قبل الشرطة وموظفي المفوضية من المركز في الساعة ٥:٥٥ دقيقة مساءً وغلق المركز مع وجود موظفي المفوضية والشرطة فقط داخل المركز ولمدة أكثر من ساعة.
- التصويت بالنيابة في مدرسة الزوراء وحدثت عمليات تزوير من قبل موظفي المحطة رقم (٨) رقم المركز ٥٤١٠٠٢ .
- عدم التحبير للأصابع من قبل بعض موظفي المراكز الانتخابية بحجة إن التحبير يعيق عملهم وقد تتسخ الأوراق مما أدى إلى قيامهم بالتصويت عدة مرات في المركز ٥٦٧٠٠٣ مدرسة الإيثار .
- التصويت الجماعي في المركز المرقم ٥٦٧٠٠٢ ثانوية راوة للبنين والمركز ٥٦٧٠٠١ مدرسة الفضيلة .
- حمل باجات مراقبة مزورة من قبل بعض ممثلي الكيانات في المركز المرقم ٥٦٧٠٠٢ ثانوية راوة للبنين .
- دخول أشخاص لا يحملون باجات تعريف ويتجولون داخل المحطات في المركز المرقم ٥٦٧٠٠٢ ثانوية راوة للبنين .
- تواجد أفراد الشرطة داخل المراكز الانتخابية وقرب المحطات وهم يحملون السلاح في قسم كبير من المراكز .
- تكرار الانتخاب من قبل بعض النساء لأهالي موظفي المراكز الانتخابية اللذين ينتمون إلى حزب متنفذ في أكثر من مركز ولأكثر من مرة ومنها المركز المرقم ٥٦٧٠٠٢ ثانوية راوة للبنين .
- قيام ممثل أحد الأحزاب المتنفذة في مدينة الخالدية بحمل باجين للمراقبة واحد خاص بمراقبين منظمات المجتمع المدني والثاني باج مراقبي الكيانات السياسية على صدره في آن واحد ويتجول في أكثر من مركز وهو من يدير هذه المراكز عملياً من خلال توجيه الأوامر لمدراء المراكز والشرطة المكلفون بالحماية للمراكز ٥٥٦٠٠٤ و ٥٥٦٠٠٥ و ٥٥٦٠٠٨ و ٥٥٦٠٠٩ و ٥٥٦٠٠٣ .
- اتفاق موظفي محطة تابعة للمركز الانتخابي في مدرسة ابن البيطار مع ممثلي الكيانات السياسية على السماح للتصويت بالنيابة بشرط أن يتم تقاسم تلك الأصوات بين ممثلي الكيانات السياسية والتصويت لصالح كياناتهم رقم المركز ٥٤٦٠١٧ .
- إعادة التصويت لأكثر من مرة مع عدم التأكيد على خلو الإصبع من الحبر رقم المركز ٥٦٧٠٠٢ ثانوية راوة للبنين و استخدام المزيلات للحبر (القاصر) داخل المركز .
- دخول مجموعة من الجيش العراقي بمصاحبة القوات الأمريكية والتواجد داخل المركز لمدة عشر دقائق في كل من المركز رقم ٥٦٧٠٠١ مدرسة الفضيلة والمركز المرقم ٥٦٧٠٠٢ ثانوية راوة للبنين والمركز ٥٦٧٠٠٣ مدرسة الإيثار مما اثر على سير العملية الانتخابية .

### الاستنتاجات :-

- الإقبال الضعيف على مراكز الانتخاب كان السبب فيه إن المفوضية ومنظمات المجتمع المدني لم تقم بما يكفي لجعل الناخب يثق بالعملية الانتخابية .
- من خلال عدم مهنية بعض كوادر المفوضية ومن خلال ظاهره التصويت بالإنابة تبين إن المفوضية لم تقم بما هو مطلوب لأعداد كوادرها بالشكل المناسب .
- ضعف مشاركة المرأة في الانتخابات يؤكد إن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال قضايا المرأة كان أدائها دون المستوى المطلوب .



- من خلال عدم حيادية بعض كوادر المراكز الانتخابية لصالح هذا الحزب أو ذاك ، تبين إنهم لا يتسمون بالحيادية والاستقلالية المطلوبة.
- لاحظ مراقبو جمعية الصفا للتنمية والصدقاة مع الشعوب إن غالبية مراقبي منظمات المجتمع المدني ومراقبي الكيانات السياسية هم غير مدربين وغير مؤهلين بالشكل المطلوب وهذا ما يقودنا إلى إن هذه المنظمات والأحزاب السياسية تقاعست عن تدريب مراقبيها .

### التوصيات

- عقد مؤتمر عام لكافة شبكات المراقبة في العراق ترفع فيه التوصيات إلى المكتب الوطني بشأن العمليات الانتخابية القادمة.
- ضرورة إيجاد أو سن قانون لحماية المراقبين.
- استبدال مهام عمل مكاتب المفوضيات في المحافظات بمحافظات أخرى ، كأن يتم ذهاب مفوضية بابل إلى الانبار وذهاب مفوضية الانبار إلى النجف ..... الخ.
- تكون حماية المراكز الانتخابية بيد الجيش حصرا لأنه أكثر حيادية.
- ضرورة الاستفادة من التقنيات الانتخابية المستخدمة في البلدان المتقدمة.
- عقد ندوات تثقيفية للمواطنين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني من أجل توضيح آلية الانتخاب وخاصة في القرى والأرياف.
- دعم منظمات المجتمع المدني الفاعلة من أجل رفع الوعي وحث المواطنين على المشاركة في العمليات الانتخابية القادمة.
- تدريب مراقبي منظمات المجتمع المدني على آلية المراقبة بحيادية ومهنية.

### ٢ - رابطة التضامن والتآخي الأيزيدية في الموصل:-

تعتبر ظاهرة استهداف المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات في محافظة نينوى أمرا في غاية الخطورة، إذ ومنذ بدأ حملة الدعاية الانتخابية للقوائم والمرشحين ظهرت بشكل علني ظاهرة استهداف المرشحين لهذه الانتخابات ، مما قد يؤدي إلى عزوف العديد من الذين يحملون الكفاءات والخبرات والشهادات عن التقدم للترشيح هذا من جهة أو بروز ظاهرة الاغتيالات فيما بين الأحزاب والكيانات وهذا مؤشرا خطرا على حياة المدنيين وعلى العملية السياسية برمتها ، من جهة أخرى.

### وصف الوضع العام

تعتبر محافظة نينوى من المحافظات المهمة بالنسبة للعراق إذ أن مساحة المحافظة إضافة إلى النسبة السكانية العالية والتي تقدر بـ ٣،٥٠٠،٠٠٠ نسمة إضافة إلى التنوع الديني والطائفي والقومي فيها مما يخلق وفي ظل الظروف الحالية التي يعيشها البلد حالة من التعصب تبعا للطائفة أو الدين أو القومية التي يحملها المواطن وهذا ما يولد بالتالي صراعا رغم انه غير مباشر وغير علني إلا انه واقعة حقيقية تعيشها المحافظة، فبعد غياب طويل لبعض المكونات التي عزفت عن المشاركة في العملية الانتخابية التي جرت في ٢٠٠٥ تسعى تلك الأطراف وبقوة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات من أجل استعادة حقوقها وبالتالي التنافس على هذه الانتخابات وفي كثير من الأحيان وصل التنافس إلى شكل غير قانوني وبخروقات فضيعة، تصل لحد الاغتيالات فيما بين الكيانات المشاركة، ومن خلال رصد هذه الحالة من قبل منظماتنا تبين إن الحالة بدأت بالظهور بشكل علني وواسع، إذ لحد كتابة هذا التقرير ذهب ضحية هذه الاغتيالات ما يقارب (١١) مرشحا من مختلف القوائم والكيانات المتنافسة في الانتخابات لمجالس المحافظات وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن المحافظة تعيش حالة من الغليان والصراع بعيدا عن رصد الإعلام و تقارير منظمات حقوق الإنسان، إضافة إلى أن المواطن البسيط ينتابه الشعور بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات والعزوف عن إعطاء صوته بالشكل العلني والصريح كون ذلك سيكون سبب استهدافه و قتله، كما أن

غياب السلطة المحلية وعدم تحركها بشكل يوقف هذه الظاهرة تجعل من الكفاءات العلمية والثقافية عدم أبرازها وظهورها على الساحة السياسية بسبب هاجز الخوف من الاغتيالات والتصفية. سعى فريق العمل منذ البداية إلى ابعاد حد من الحقيقة في توضيح الهدف من التقرير من خلال المقابلات مع الأشخاص والناشطين في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى الزيارات المتكررة للأحزاب والكتل السياسية للحصول على الحقائق والدراسات والجدول التي قد تفيد فريق العمل، إضافة إلى الصحف المحلية التي تصدر بالمحافظة.

#### \* أهم الأسباب التي توصل إليها فريق عمل المنظمة حول ظاهرة اغتيال المرشحين:-

- ١- الصراع الطائفي والقومي والديني في المحافظة والتي تحوي على تنوع كبير.
- ٢- قلة وعي الكيانات المشاركة في الانتخابات بالسبل الديمقراطية والتي تعتبر الانتخابات من أهمها ومبدأ حرية الاختيار للناخب او المواطن.
- ٣- الوضع الأمني السيئ للمدينة مما يشجع ظاهرة الإجرام والجريمة من اتساع دائرتها.
- ٤- غياب السلطة الحكومية والتي تعتبر هي المسئول الأول والأخير في حماية امن المواطن والمرشحين وغيرهم.

#### \* اللقاءات التي أجراها فريق العمل:-

- قام فريق العمل بجولة من اللقاءات فيما بين الكتل المتنافسة في الانتخابات لمجالس المحافظات وممن قدموا شهداء مرشحين من بينهم، إضافة إلى مسؤول الإعلام بمجلس محافظة نينوى والذي ذكر " إن هذه الظاهرة تعتبر من الظواهر الخطرة إذ فقدت المحافظة ( ١١ ) مرشح من بين المرشحين على القوائم المتنافسة في المحافظة وهذا دليل على ان الوعي الانتخابي وحق الترشيح لكل مواطن تتوفر فيه الشروط المطلوبة غير ذو إدراك لدى الكثير من الكتل المتنافسة، كما إن الوضع الأمني للمحافظة كان سببا مشجعا لتنفيذ هذه الظاهرة".

#### \* المنطلقات القانونية لكتابة التقرير:-

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٥ والذي يؤكد على أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات. أما المادة(٣) منه تذكر " لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه" أما المادة (٢١) منه تذكر " لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية ٢. لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده. ٣. إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".
- الدستور العراقي الصادر سنة ٢٠٠٥، والذي يؤكد أيضا في" المادة ( ٢٠ ) للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح".
- قانون انتخابات مجالس المحافظات يذكر في المادة(٨) منه على" يجوز لمن توافرت فيه شروط الترشيح ان يرشح نفسه في اية دائرة يريد".

\* المشاكل التي واجهت فريق العمل خلال فترة إعداد التقرير تمثلت بالوضع الأمني لمدينة الموصل كان من أبرز المشاكل التي واجهت فريق العمل، والصراع فيما بين الكتل كان سببا آخر.

#### \* التوصيات التي خلص إليها التقرير:-

- ١- على السلطة المحلية والأمنية منها العمل بقوة وحزم لمنع تكرار هذه الظاهرة الخطرة.
- ٢- على الكتل السياسية المشاركة توعية مرشحيها وإتباعها من إن سبل الوصول إلى ديمقراطية حقيقة تأتي من خلال الانتخابات النزيهة والتنافس الشريف للوصول إلى السلطة.

٣- على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان رصد هذه الظواهر والعمل باتجاه توعية المرشحين وممثلين الكتل السياسية على أن التنافس الشريف يكون من خلال البرامج الانتخابية وليس من خلال الاغتيالات والتصفية.

### ٣- الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان في الكوت:-

أعدت الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان تقريراً عن العنف الانتخابي في محافظة واسط والذي جاء فيه: في الوقت الذي أصدرت فيه المفوضية العليا للانتخابات في العراق عدة ضوابط تحدد العملية الدعائية للكيانات السياسية، التي بدأت مطلع كانون الأول الجاري، وتشمل منع استخدام سيارات الدولة والمؤسسات الحكومية في الدعاية الانتخابية، ومنع وضع الملصقات الانتخابية على جدران المؤسسات الحكومية كالمدراس والمستشفيات، الدوائر الأخرى، فضلاً عن السماح باستخدام بعض الأماكن الدينية ومنها الجوامع للترويج للعملية الانتخابية، وليس لمرشحي الكيانات السياسية. وتجرم هذه القوانين إتلاف إعلانات المرشحين الآخرين والفوضى في الإعلانات الانتخابية، وإتلاف الأموال العامة والخاصة بسبب الملصقات الانتخابية، وضع الإعلانات في غير الأماكن المخصصة لها، استغلال الأوراق الرسمية والألوان الخاصة بالدولة في الدعاية الانتخابية. ومن خلال عملية الرصد الميداني لفريق الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان في الكوت لسير عملية الدعاية الانتخابية للكتل السياسية تم تثبيت عدد من الخروقات للحملة الانتخابية منها:

#### • لصق الدعايات الانتخابية على المباني الحكومية والأماكن العامة:

وجد عدد كبير من ملصقات الدعاية الانتخابية للمرشحين على جدران بنايات الحكومية منها (بناية مديرية كهرباء واسط و مديرية تربية واسط و بناية محافظة واسط و بناية الوقف الشيعي في محافظة واسط و المستوصف الطبي النموذجي في مدينة الكوت و الحدائق و المنتزهات العامة في مدينة الكوت و مديرية طرق واسط و مدرسة إعدادية الكوت للبنين و مديرية زراعة واسط و قسم الصيانة البلدية في الكوت) و قد تم وضع الملصقات على جسر المشاة في النسيج في الكوت و قد تم استخدام جدران عدد من الجوامع للصق الدعاية الانتخابية للمرشحين و لم تقم الأجهزة الأمنية او فرق المفوضية من رفع الملصقات والدعايات والإعلانات الانتخابية الموضوعة على الأماكن غير المخصصة لها.

#### • تمزيق الحملات الدعائية للكيانات السياسية

لوحظ من خلال الرصد الميداني من قبل فريق الجمعية تمزيق عدد كبير من الملصقات الخاصة بالحملات الانتخابية وإتلاف الدعاية الانتخابية لعدد من اللوحات الإعلانية للمرشحين من قبل جهات مجهولة.

#### • إطلاق شائعات انتخابية ونشرها بدون دليل

قيام عدد من الكتل السياسية بتبادل الاتهامات في الإعلام وبدون دليل أو تحريك قانوني حول موضوع التزوير واستغلال الأموال العامة.

#### • استغلال بعض مدراء دوائر الدولة السيارات الحكومية و الموظفين للدعاية الانتخابية.

### ٤- مركز الرصد لحقوق الإنسان في النجف:

أعد مركز الرصد لحقوق الإنسان في محافظة النجف تقريراً حول عدم التزام الأحزاب والكيانات السياسية لشروط الدعاية الانتخابية في المحافظة، وقد التقى فريق عمل المنظمة بالسيدة بشرة الزالمي مديرة مكتب المفوضية للسؤال عن دور وموقف المفوضية حول هذه المخالفات.

وقد أجابت السيدة مديرة المكتب: إن المفوضية أوعزت بضرورة أن تكون الدعاية الانتخابية من خلال وسائل تحافظ على جمالية المدينة وتمكن الكيان من سهولة رفعها بعد الحملة" أما ما يخص ظاهرة تمزيق بوسترات المرشحين الدعائية وما تسببه هذه الظاهرة من تشويه لجمالية المدن، أشارت إلى إن المفوضية بادرت بتوجيه من السيد رئيس الدائرة الانتخابية بتشكيل لجان مهمتها رصد المخالفات الانتخابية ومتابعة الحملة

الدعائية للمرشحين وفي واقع الحال تم رصد عدد من المخالفات و رفعها من خلال تقارير يومية إلى المكتب الوطني وبناء على ذلك تم الإيعاز إلى عدد من الكيانات بضرورة رفع تلك المخالفات خلال ثلاثة أيام وبخلافه سوف تتعرض إلى العقوبات المنصوص عليها قانونا . وأيضا عالجت المفوضية هذه المخالفات من خلال إصدارها النظام رقم ١٤ الذي عالج هذه الحالات وبدقة . وقالت الزاملي انه تم رفع بعض هذه المخالفات من الأماكن التي رصدت فيها وان العمل جاري يوميا برصد هذه المخالفات في عموم المحافظة كونها محافظة كبيرة وممتدة جغرافيا . كما يقوم المكتب برفع تقارير إلى مقر المفوضية في بغداد لمعاقبة من يصر على هذه المخالفات بعد تبليغه بضرورة رفعها خلال ثلاثة أيام وعن نوع المخالفات المرصودة في المحافظة.



### ملاحظات المنظمة:

- ١- ان هذه الحالات ليست أكثر من تزامم في لصق الملصقات والبوسترات نتيجة لعدد الكيانات الكبير إضافة الى كون القائمة مفتوحة ويجري التنقيف في الحملة الانتخابية للمرشح والذي بلغ عدد مرشحي المحافظة ١٠٦٨ مرشح ومرشحة حسب آخر إحصائية من قبل المفوضية وعندما يتزامم هذا العدد من المرشحين على الأماكن المسموح بها سيؤدي إلى الزحف والتجاوز على الأماكن الأخرى وكذلك عندما يجد كيان سياسي ملصق لكيان سياسي آخر يقوم برفعه ولصق الدعاية الخاصة به.
- ٢- نوصي المفوضية بحل هذه المشكلة والحفاظ على جمالية المحافظات وعدم ملئها بهذه الحالة الغير حضارية.
- ٣- يوصي التقرير أن تكون الدعاية الانتخابية من خلال وسائل تحافظ على جمالية المدينة وسهولة رفعها بعد انتهاء المدة مثل الفلكسات واللافتات المصنوعة من القماش إضافة إلى الوسائل الأخرى التي لا تشوه جمالية المدينة.
- ٤- قدم عدد من المرشحين في المحافظة شكاوهم نتيجة لسيطرة قوى نافذة على الحملة الانتخابية في المحافظة واستخدام بعض الكيانات والمرشحين لدوائر الدولة والبنائات الحكومية في حملتهم الانتخابية.
- ٥- فيما رصد فريق العمل تجاوزات بعض الكيانات والمرشحين للإعلانات التجارية و اللوحات الإرشادية المرورية ولصق دعاياتهم الانتخابية عليها.